



أ. عامر بن علي الخضير*

حقوق المواطن وواجباته والنظام الأساسي للحكم

كفلت الشريعة الإسلامية الحقوق والواجبات التي تنشأ عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأحاطتها بضمانات كافية لحمايتها، وجاءت بما يصونها، وقد انبثق من أحكام الشريعة ومصادرها ما يعرف بالنظام الدستوري الإسلامي الذي نظم حقوق وواجبات الجماعات والأفراد (بما فيها حقوق المواطنين وواجباتهم)، وحيث إن هذه المصادر تعد في الدول التي تحكم بالشريعة مصدراً دستورياً وقانونياً لها؛ فقد نظمت وقننت هذه الدول غالب تلك الحقوق والواجبات في أنظمتها الأساسية ودساتيرها، وذلك على هيئة مبادئ أو قواعد عامة أو مواد.

وسنداً نظامياً لحقوق وواجبات المواطنين، وقد نص النظام في مجمله صراحة على حقوق وواجبات أساسية لكل من المواطنين والدولة، كما أفرد (الباب الخامس) منه للحقوق والواجبات، ونذكر بدايةً ما يتعلق بحقوق المواطنين على الدولة ومنها:

- ١- أن تحرص الدولة على توثيق أو أاصر الأسرة، ورعاية جميع أفرادها، وأن توفر الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. (المادة العاشرة).
- ٢- أن تمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام، وأن تعزز الوحدة الوطنية. (المادة الثانية عشرة).
- ٣- أن يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه. (المادة الثالثة عشرة).
- ٤- أن الملكية، ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية. (المادة السابعة عشرة).
- ٥- أن تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، وألا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة مع وجود التعويض العادل. (المادة الثامنة عشرة).
- ٦- ألا تفرض الدولة الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب نظام. (المادة العشرون).
- ٧- أن تقوم الدولة بجباية الزكاة، وأن (تنفقها) في مصارفها الشرعية. (المادة الحادية والعشرون).
- ٨- أن يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفق خطة علمية عادلة. (المادة الثانية والعشرون).

إلا أن هناك من المواطنين من لا يدرك أن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تجاه الدولة إنما هي منظمة ومقننة في النظام الأساس لدولتهم أو (الدستور) كما يسمى في غالب الدول، وهذا راجع - في تقديري - إلى غياب الوعي النظامي أو القانوني لدى بعض هؤلاء المواطنين، وكذلك إلى عدم نشر ثقافة الحقوق والواجبات الواردة في الأنظمة والقوانين بشكل محدد وواضح من قبل السلطات التنظيمية (التشريعية) في الدولة؛ ولذلك نود هنا أن نطرح عدة تساؤلات لكل مواطن أهمها:

- ما هي حقوق وواجباتك تجاه الدولة؟ وما هو السند النظامي أو القانوني لها؟
للإجابة على هذه التساؤلات، وعطفاً على ما سبق لا بد من إيضاح ماهية المرجعية النظامية أو القانونية لحقوق المواطن وواجباته؟

تتمثل هذه المرجعية - من الناحية النظامية - في النظام الأساس للدولة أو (الدستور)، حيث يعرف بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، والسلطات وعلاقتها ببعضها، وحقوق وواجبات الأفراد، سواء أكانت هذه القواعد في وثيقة واحدة أو أكثر أو كان مصدرها الأعراف والتقاليد. ولذا يعد النظام الأساس للدولة (الدستور) بما له من سمو على جميع الأنظمة المرجع القانوني الأساس لما للمواطنين من حقوق وما عليهم من واجبات، هذا بالإضافة إلى ما تسنه الدولة من أنظمة أو قوانين أخرى تعد مكملة ومفصلة لما جاء في نظامها الأساس أو دستورها، وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

وفي المملكة العربية السعودية يستمد حكم الدولة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله، وهما الحاكمان على جميع أنظمتها بما فيها (النظام الأساسي للحكم) الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ، الذي يعد مرجعاً لكل أنظمة الدولة،



- ٩- أن تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وأن تقوم بواجب الدعوة إلى الله. (المادة الثالثة والعشرون).
- ١٠- أن تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وأن توفر الأمن والرعاية لقاصدي الحرمين الشريفين بما يمكنهم من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة. (المادة الرابعة والعشرون).
- ١١- أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. (المادة السادسة والعشرون).
- ١٢- أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرضى، والعجز، والشيخوخة، وأن تدعم نظام الضمان الاجتماعي، وأن تشجع الأفراد والمؤسسات على الإسهام في الأعمال الخيرية. (المادة السابعة والعشرون).
- ١٣- أن تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وأن تسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل. (المادة الثامنة والعشرون).
- ١٤- أن ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية. (المادة التاسعة والعشرون).
- ١٥- أن توفر الدولة التعليم العام، وأن تلتزم بمكافحة الأمية. (المادة الثلاثون).
- ١٦- أن تعنى الدولة بالصحة العامة، وأن توفر الرعاية الصحية لكل مواطن. (المادة الحادية والثلاثون).
- ١٧- أن تحافظ الدولة على البيئة، وأن تحميها وتطورها وتمنع التلوث عنها. (المادة الثانية والثلاثون).
- ١٨- أن تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن. (المادة الثالثة والثلاثون).
- ١٩- أن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام. (المادة السادسة والثلاثون).
- ٢٠- أن للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها، ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام. (المادة السابعة والثلاثون).
- ٢١- أن العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي. (المادة الثامنة والثلاثون).
- ٢٢- أن تسهم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير في
- تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه. (المادة التاسعة والثلاثون).
- ٢٣- أن المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام. (المادة الأربعون).
- ٢٤- أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون. (المادة الثالثة والأربعون).
- ٢٥- أن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة. (المادة السابعة والأربعون).
- وبعد أن استعرضنا حقوق المواطنين (الأساسية) الواردة في النظام لابد أن نذكر ما عليهم من واجبات تجاه الدولة، فمن غير المتصور أن تنشأ لهم حقوق دون أن يلتزموا بما عليهم من واجبات، وقد جاءت هذه الواجبات في النظام الأساسي للحكم كآتي:
- ١- أن يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره. (المادة السادسة).
- ٢- تربية أفراد الأسرة على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز بتاريخه المجيد. (المادة التاسعة).
- ٣- أن يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم. (المادة الحادية عشرة).
- ٤- تعزيز الوحدة الوطنية. (المادة الثانية عشرة).
- ٥- المحافظة على الأموال العامة. (المادة السادسة عشرة).
- ٦- الدفاع عن العقيدة الإسلامية، والمجتمع، والوطن. (المادة الرابعة والثلاثون).
- هذه أبرز حقوق المواطنين وواجباتهم (الأساسية) تجاه الدولة، أو ما نسميه بالحد الأدنى من حقوق المواطنين وواجباتهم كما وردت في النظام الأساسي للحكم، بالإضافة إلى أن هناك حقوقاً وواجبات أخرى لم ترد في هذا النظام، وإنما وردت بشكل مفصل في أنظمة الدولة الأخرى ولوائحها.
- وسوف نناقش لاحقاً - بإذن الله - هذه الحقوق والواجبات الواردة في النظام الأساسي للحكم بالتفصيل كل على حده، وما صدر بشأنها في أنظمة الدولة الأخرى.